مواصفات قياسية محلية للمواد الغذائية والمنسوجات والكيماويات

«أيزو» مصرية!

في الاسابيع القليلة الماضية اعتمدت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية عددا من المواصفات القياسية الجديدة لكثير من المنتجات الوطنية.

جاءت المواصفات الجديدة تلبية لمطالب رجال الصناعة بضرورة تحديث المواصفات القياسية لتطابق التطورات والتغيرات العالمية الحديثة وشارك في اعداد هذه المواصفات رجال الأعمال انفسهم باعتبارهم اهم المستفيدين من الحفاظ على سمعة المنتج المحلى والعمل على ضبط السوق وتطوير مستوى الجودة.

وتعكف حاليا مجموعة من اللجان المشتركة المتخصصة على وضع مواصفات قياسية جديدة لمنتجات اخرى، حيث تم تشكيل تلك اللجان من خلال هيئة التوحيد القياسى والغرف الصناعية ومصلحة الرقابة الصناعية مع الاستعانة بعدد من الباحثين والمتخصصين في كل قطاع صناعى على حدة.

شملت المواصفات القياسية الجديدة قطاعات المنتجات الغذائية، والمنسوجات ومواد التعبئة والتغليف، وبعض المنتجات الكيماوية.

د . نادر رياض

ليس من الضرورى أن تتطابق المواصفات المحلية مع «الأيزو» العالمية

د .عبد المنعم سعودى:

اتحاد الصناعات أوصى بسرعة إنشاء نظام متكامل للجودة

ففى القطاع الغذائى اعتمد الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية بالفعل 14 مواصفة جديدة لمنتجات الالبان الطرية بدلا من المواصفة رقم 1008 لسنة 1970 تضمنت أنواع الجبن الطرى والكريمة، والفريش، والثلاثة والكوتاج، والكوارك، والكلومبية، والبيكرز، والفيشا، والرومادور واشتملت تلك المواصفات على بند بسترة الجبن لأول مرة بناءً على مطالب رجال صناعة الالبان فى مصر والمهتمين بالصحة العامة.

كما وافقت الوزارة على تحديث المواصفات القياسية للزيوت النباتية ووضع أول مواصفة لزيت الكانولا والذى يبدأ إنتاجه فى مصر قريبا.

وفى قطاع المنسوجات أصدر الوزير قراراً برقم 239 لسنة 2000 لوضع مواصفات جديدة للأقمشة القطنية الديلان، والمسور مع منح المنتجين مهلة ستة أشهر من تاريخ الصدور لتوفيق أوضاعهم.

كذلك تم تحديث كثير من المواصفات القياسية لمنتجات الكيماويات مثل الاسمدة والبويات والبلاستيك والغازات.

فى الوقت الحالى تتم دراسة عدد من المواصفات القياسية العالمية لمنتجات الاثاث والاكسسوارات والديكور لاعتمادها فى مصر.

ويطالب رجال الأعمال بسرعة اصدار مواصفات قياسية للمنتجات التى ليس لها مواصفات حتى الآن وأن يراعى فى ذلك الظروف البيئية للسلعة المصرية وامكانية حمايتها إلى أقصى درجة ممكنة ويشيرون إلى أهمية استشارة القطاع الخاص والأخذ بمقترحاته فى ذلك المجال، خاصة أن تطوير المواصفات القياسية أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن التراجع عنها.

ضرورة التطوير

البداية يؤكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة شركة «بافاريا» مصره أن الساحة العالمية تشهد تنافسا حادا فى المجال الصناعى بصفة عامة، ويجرى ذلك بصورة متسارعة فى مجالات البحوث والتطوير بغرض ادخال تقنيات وخامات ووسائل إنتاج جديدة فى الصناعة توفر لها القدرة التنافسية.

ويشير إلى أن ذلك يحتم تطوير المواصفات القياسية المصرية لتوالى التطوير العالمى، بحيث تتلاءم مع التطورات المتلاحقة وتسمح باستيعابها ومسايرتها بما لا يفقد المنتج المصرى قدرته التنافسية المأمولة.

ويرى أن هذا الاتجاه قد يلقى مقاومة من قلة من الصناع، إما نتيجة للاستكانة لأنماط وأساليب الانتاج القائمة التى اعتادوها أوتمنيا لمشقة التوير، أو خشية التكلفة التمويلية المترتبة على ذلك، إلا أن هذا المنحى كفيل بأن يعوق وصول الصناعة المصرية إلى المكانة التى ترجوها على المستوى العالمى.

ويستطرد الدكتور نادر رياض مؤكدا ازدياد أهمية المواصفات القياسة كأداة حاكمة لتطوير الصناعة فى ظل سياسة الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتى يتعذر فى ظلها اخضاع الصناعة لسياسة لا تمر من بوابة استيفاء مواصفات ذات مستوى يفرض بناء القدرة التنافسية، وبالتالى أصبحت المواصفات القياسية فى الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالميا.

ويقول هناك ظن شائع أنه يتحتم أن تتطابق المواصفات القياسية المصرية مع مواصفات «الايزو» للمنتجات، ورغم أن هذا الزعم لا أساس له من الصحة إلا أنه قد ساد إلى حد أن عبر عن نفسه فى بعض الحالات فى صورة ترجمة حرفية لمواصفات «الايزو» حتى لو احتوت على ما لا يتلاءم مع ظروفنا والواقع أن وجود المواصفات القومية - والكلام مازال للدكتور نادر رياض هو مبدأ معترف به على المستوى العالمى ولا يتعارض على الاطلاق مع اتفاقيات تحرير التجارة واتفاقيات المشاركة، ولا يوجد توحيد كامل للمواصفات على المستوى العالمى، وإنما حتى الآن توجد مواصفات قومية مختلفة سواء أمريكية، أو أوروبية، أو يابانية، وقد تتفق مع بعضها البعض فى أشياء وتختلف فى أشياء أخرى.

ويشير نادر رياض إلى أنه حتى على مستوى المواصفات الاوروبية فإنه لا يوجد توحيد كامل ومازالت هناك مساحات للاختلاف، ومازالت الدول الأوروبية تحتفظ لنفسها بقدر من الاستقلال عن المواصفات الموحدة خاصة فى الأمور التى تعتبرها جوهرية.

ويؤكد رئيس مجلس إدارة بافاريا أن مواصفات الايزو فى حقيقتها مواصفات توفيقية وارشادية وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تكون عليه المواصفات القومية. ويوضح أنها تستخدم اساسا كوسيلة ارشادية تستعين بها الدول التى ليست لديها خبرة فنية كافية لاعداد مواصفاتها القومية، فى حين أن الدول المتقدمة مازالت تستخدم المواصفات القومية كأداة حمائية من خلال فرض شروط ومستويات تضغط عن تلك التى توردها مواصفات «الايزو»، وتنحو غالبا نحو التشدد ويضيف أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار عند اعداد مواصفات قياسية مصرية الظروف المناخية والعوامل البيئية وانماط الاستخدام المحلية، والتى غالبا ما تغيب عن حسابات «الايزو» والمواصفات الاجنبية الأخرى لذا فإن مبدأ الأخذ الحرفى للمواصفات المعروفة بـ«الايزو» يؤدى إلى فتح السوق المصرية أمام الواردات الاجنبية فى مستوياتها المتدنية سعرا وجودة دون رادع لما تتسم به تلك المنتجات من اخراق هدم للمنتجات المصرية، وكذلك أمام المنتجات التى لا تتفق مع الظروف البيئية المصرية ويسبغ على المورد الأجنبى رعايةلا تتمتع بها الصناعة المصرية فى أسواق التصدير الخارجية.

ويرى نادر رياض أنه من المؤكد أن الحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيق قواعدها لا يفتح الباب واسعا أمام منتجات بلادها فى كل العالم بل إن إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية مثل (DIN) الالمانية أو (BS) البريطانية أو (ASTM) الامريكية لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة.

كما يؤكد ضرورة أن يراعى عند تطوير المواصفات الظروف البيئية لأسواق التصدير المحتملة، لكى تكون المطابقة للمواصفات القومية جواز مرور إلى هذه الأسواق. فعلى سبيل المثال فإن مواصفات «الايزو» للمنتجات غير كافية لفتح الاستيراد أمام الدول الأوروبية والأمريكية التى تتمسك بمواصفاتها القومية.

كيفية التطوير

ويرى الدكتور رئيس مجلس إدارة شركة «بافاريا مصر» أنه باعتبار أن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها ضرورة ملحة لتطوير الصناعة المحلية، فإن ذلك لن يتم دون اتخاذ عدد من الإجراءات أهمها:

أولا: اثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية، وتحديث معايير مواصفات أعضاء اللجان القومية ومنحهم البدلات المناسبة.

ثانيا: استكمال المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الاساسية ووضع مواصفات السلع التى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها، مع اعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية.

ثالثا: التوجيه بتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها والتأكيد على أن وضع وتحديث المواصفات يجب أن يراعى مبدأ التجانس مع المواصفات العالمية بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أوادراج بنود لا تتطابق معها تماما، حينما تكون ذلك ضرورة لما ما يبررها فى الواقع. أما رابع توصيات الدكتور نادر رياض فى هذا الشأن فهى ضرورة تفعيل التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق أنشطة التعاون بين جميع الجهات المعنية مثل وزارة التموين، ومصلحة الرقابة الصناعية، وهيئة التوحيد القياسى، ومصلحة الكيمياء، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات بالاضافة إلى دعم معامل هيئة التوحيد القياسى وتوفير معدات الاختبار اللازمة لتلك المواصفات كما يطالب بتطوير العمل بنظام اعتماد النماذج الاساسية للأجهزة والمنتجات الصناعية بحيث يشمل: مراجعة واعتماد التصميمات ورسومات التشغيل الهندسية، ومراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات الانتاج، وكذلك نظم وامكانيات الجودة، وإنشاء نظام للقيد بالسجلات للصناع والمنتجين الملتزمين بالمواصفات القياسية بحيث يتاح هذا السجل بعد تجديده سنويا لجميع الجهات للاسترشاد به.

ويدعو درياض إلى العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الأعمال العام وجميع جهات إدارة المال العام بقصر مشترياتها الحكومية على السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية فضلا عن تشديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة والعمل على توفير الحماية للملكية الفكرية بجميع تطبيقاتها.

ضبط الواردات

ويرى الدكتور عبد الرحمن عوض الخبير الاقتصادى ورئيس المركز العربى الافريقى للاستشارات الاقتصادية أن الصناعة الوطنية تتعرض لمخاطر عديدة وأن المواصفات القياسية هى أبرز الوسائل لضبط السوق المحلى، ووضع حد لطمع المستوردة المغشوشة خاصة تلك المستوردة من دول جنوب شرق آسيا ويحذر من تعرض المنتج المصرى لحملة تشويه لسمعتها من جراء عمليات الغش والتى تقلص فرصها المتاحة للمنافسة فعلى سبيل المثال فقط انتشرت مؤخرا ظاهرة تهريب بعض المنتجات الصناعية مجهولة المصدر، وكذلك منتجات لم تتوافرلها الجودة العالمية المطلوبة.

ويؤكد ضرورة بذل الكثير من الجهد لمحاربة تلك الظاهرة قبل أن تؤدى إلى مزيد من الازمات للصناعات الوطنية.

ويطالب دعوض بوضع قواعد محكمة للرقابة والتفتيش عن مصادر السلع المغشوشة فى الاسواق، وأحكام الرقابة على المنافذ الجمركية بالموانىء والمطارات وخاصة المنافذ البرية والبحرية.

مواجهة الغش

كما يطالب بتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مواجهة أعمال الغش وحماية المستهلك والدفاع عنه أمام مختلف الجهات والهيئات للحصول على حقوقهم فى اطار القوانين السارية خاصة أن المستهلك الطرف الوحيد الذى لا يوجد له تنظيم يحميه بخلاف التاجر أو المنتج، فهناك منظمات تحميه مثل اتحادات الصناعات والغرف التجارية ولهذا من الضرورى مساندة الجمعيات غير الحكومية وتقديم الدعم المالى لها سواء من جانب الحكومة أو من خلال رجال الأعمال حتى تصبح تلك الجمعيات قادرة على أداء مهامها على أكمل وجه ويدعو رئيس المركز العربى الافريقى للاستشارات الاقتصادية إلى تطبيق استراتيجية لإدارة الجودة الشاملة على جميع المشروعات الاستثمارية للوصول بمنتجاتنا إلى المستويات العالمية وبما يوفر لها المنافسة القوية فى الاسواق الخارجية فى ظل التحديات التى تواجهها فى ضوء تحرير وفتح الاسواق المصرية أمام المنتجات العالمية.

ويتفق مع الرأى السابق جلال الحملاوى مدير عام الشئون الاقتصادية بوزارة النقل حيث يرى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تجنب اغراق السوق المحلى بسلع مستوردة مغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات.

ويقول إنه لابد من وضع سياسة تضمن حماية المستهلك المحلى والصناعة الوطنية من اغراق السوق بالسلع الرديئة مما يتطلب وضع مواصفات قياسية مصرية محددة للسلع المستوردة سواء كانت سلعا وسيطة أو استهلاكية أو رأسمالية والزام المورد الأجنبى بتقديم شهادات الجودة والمنشأ مع بضائعه المصدرة الينا ويوضح أنه ليس من الصواب أن تجد السلعة المستوردة المغشوشة مكانا لها فى السوق المحلى بأسعارها المنخفضة لتنافس سلعا محلية تخضع لتفتيش وفحص ورقابة مختلف الاجهزة بالدولة، فالمنافسة هنا تكون غير متكافئة علاوة على اصدار الدخل القومى.

ويستطرد قائلا إن ما يهم بعض المستوردين المحليين هو تحقيق أقصى ربح ممكن حتى لوكان من خلال سلعة مغشوشة إلى أن يتم اكتشاف أمره ويهجم المستهلك أو المستخدم عن شرائها فيتحول هذا المستورد إلى استيراد سلعة مغشوشة أخرى مما يضر فى النهاية بالصناعات المحلية والاقتصادى القومى، وما أكثر الحالات التى تم اكتشافها فى السوق المحلى فى مجالات استيراد السلع الغذائية وأجزاء وقطع غيار السيارات والمعدات بل وبعض الآلات والمعدات والخامات المستخدمة فى الصناعة.

ويؤكد الحملاوى أن الأمر يقتضى تشديد واحكام الرقابة فى المنافذ الجمركية على جودة السلع المستوردة ووضع نظم وقواعد التفتيش على هذه السلع قبل السماح بدخولها للبلاد، فإذا توافرت شروط وعناصر الجودة فى السلع المستوردة فسوف ينعكس ذلك على أسعارها الحقيقية التى تكون مرتفعة فى معظم الاحيان، وبالتالى تقل حدة منافستها للمنتج المحلى.

ويضيف قائلا: إن التدخل الرقابى هنا لا يخدم قضية الانتاج المحلى من المنافسة غير المتكافئة فحسب بل يخدم قضية حماية المستهلك أو يحمى الاقتصاد القومى بالحفاظ على الموارد العامة والخاصة من أن تتسرب للخارج مقابل سلعة ردية أو مغشوشة.

كما يشير إلى أن ضمان استيراد الخامات أو مستلزمات الانتاج الجيدة سوف يؤدى إلى عرض منتج محلى عالى الجودة سواء فى السوق المحلى أو الاسواق الخارجية، غير أن تكثيف الرقابة والتفتيش على الجودة لايكون فقط على السلعة المستوردة وانما يتعين أن يبدأ بالدرجة الأولى بالمنتج المحلى مادمنا وضعنا التصدير هدفا قوميا. ويوضح جلال الحملاوى ان الامر يتطلب من الاجهزة المختصة بالدولة توفير جميع وسائل وامكانيات الكشف والفحص والتفتيش على السلعة المستوردة بحيث يتم ذلك فى اسرع وقت ممكن لضمان سرعة الافراج عن الرسائل مع عدم الاخذ بقدر الامكان باسلوب فحص عينة يجلبها المستورد مقدما قبل وصول الرسائل الاصلية تجنبا لتقديم عينة قد تكون مصنعة خصيصا للفحص وانما يتعين ان يتم الفحص من خلال عينات تؤخذ عشوائيا من مشمول الرسائل المستوردة فإذا تأكدت نية الغش، فلابد من توقيع اقصى العقوبات على المستورد مثل الغرامات المالية والغاء تصاريح مزاولة النشاط لمدة معينة.

ويدعو مديرعام الشئون الاقتصادية بوزارة النقل إلى انشاء مراكز تفتيش مصرية فى الخارج بحيث يتم فحص الرسائل المصدرة إلى مصر فى مواقع الانتاج أو موانى التصدير واستخراج شهادة صلاحية عنها قبل شحنها إلى البلاد، أو يتم توجيه المستوردين إلى مراكز الفحص والتفتيش العالمية ذات السمعة الطيبة من خلال انشاء جهاز متخصص على مستوى الدولة للمعاونة فى هذا الخصوص.

بطء الاجراءات

ويرى المهندس عثمان الجمال رئيس شعبة صناعة الزيوت باتحاد الصناعات المصرية انه اصبح من الشائع فى الاونة الاخيرة بطء اجراءات تعديل أى مواصفة قياسية مصرية أو اقرار مواصفة جديدة بحيث قد تصل مدة هذه الاجراءات إلى أكثر من عام، مما يؤثر على انشطة الشركات المنتجة ويزيد الفجوة بينها وبين الجهات الرقابية.

ويطالب باعطاء اللجان الفنية المختصة مدة شهر لدراسة المواصفات وثلاثة اسابيع لارسالها إلى الجهات المختصة واخطار اللجنة بالملاحظات الفنية ورفعها لمجلس الإدارة فى مدة لاتتجاوز شهرين.

كما يطالب بالرجوع إلى الشركات المنتجة ذات النشاط المرتبط بتلك المواصفة قبل رفض أو تعديل المواصفة من قبل مجلس إدارة هيئة التوحيد القياسى.

فرصة للحماية

ويرى المهندس سلامة مصطفى حمزة رئيس غرفة صناعة الجلود أن احد اسباب حالة الركود التى يعانى منها المنتجون فى الوقت الحالى ترجع فى المقام الاول إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب بسبب فتح الباب لجميع المنتجات المستوردة للدخول إلى السوق المحلى دون رقابة أو ضوابط.

ويؤكد أنه من الممكن بل من الضرورى استخدام المواصفات القياسية كضابط للحد من تلك السلع خاصة ان جميع المنتجات المستوردة لا تطالب المواصفات القياسية الدولية المعروفة وتسبب منافسة خطيرة للمنتجات المحلية.

ويضيف : انه اتضح - فى قطاع الجلود - ان مصلات بيت الاحذية تعرض كميات ضخمة من الاحذية المستوردة المقلدة لماركات عالمية باسعار رخيصة وبجودة منخفضة وغالبها لا تضر بالصحة لخلفتها للمواصفات والغالبية العظمى منها أما مهربة من المنافذ الجمركية أو مسدد عنها رسوم جمركية بقوانين صورية. ويشير حمزة إلى أن جميع دول العالم تحرص أن تكون مواصفاتها القياسية ملائمة لظروفها المناخية ولمستوى وطبيعة الانتاج فيها حتى تقصر المنافسة فى السلعة داخل سوقها عن طريق ذلك الظروف المشابهة ويرى رئيس غرفة صناعة الجلود أن وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية اتخذت اتجاها متطورا عندما أتاحت الفرصة للمشغلين بالصناعة انفسهم بالمشاركة فى تعديل المواصفات القياسية كل طبقا لمجاله وهى فرصة عظيمة لتعرف المنتج المشارك فى مثل تلك اللجان على مستوى جودة منتجه بالمقارنة بنفس المنتج فى دول أخرى.

ويرى رئيس غرفة الجلود أن الاهم من تعديل المواصفات القياسية للسلع الصناعية المصرية وتطويرها ان يتم مراعاة مدى تنفيذ تلك المواصفات سواء بالنسبة للسلع المستوردة أو السلع المحلية مجهولة المصدر - والتى غالبا ما تكون من انتاج مصانع بئر السلم - وان يتم التشدد فى الرقابة على تطبيق تلك المواصفات حتى يتخلص السوق من الغشاشين والمهربين ويعود الى وضع الاستقرار مرة أخرى.

ويقترح حمزة أن تكون الاولوية للمنتجات التى ليس لها مواصفات قياسية أولا ويتم بعد ذلك تطوير المواصفات القياسية القديمة بمشاركة رجال الاعمال والمختصين والعلميين مشيرا إلى أن تعديل وتطوير المواصفات القياسية سيحل كثيرا من مشاكل السوق المصرى وسيساهم فى تنمية الصادرات إلى مختلف اسواق العالم.

منتجات بلا مواصفات

يشير كثير من رجال الاعمال والمتخصصين فى مختلف القطاعات الصناعية إلى عدم وجود مواصفات قياسية معتمدة لكثير من المنتجات مما يؤدى لاثارة كثير من المشاكل بين اطراف تلك الصناعات، ويهددها رغم كونها مازالت صناعات ناشئة. وفى ذلك يقول محمد لطفى مدير عام غرفة الصناعات الخشبية باتحاد الصناعات أن اغلب صناعات الاخشاب تعانى من هذه المشكلة وأن ذلك أدى لانتشار المنتجات المقلدة والمغشوشة فى مجال الاثاث والابواب والشبابيك مما أدى فى النهاية إلى تدهور سوق الاخشاب تدهورا كبيرا نتج عنه اغلاق عدة مصانع وشركات كبيرة.

ويوضح انه يجرى حاليا مراجعة ودراسة المواصفات القياسية الايطالية والاسبانية لمثل هذه المنتجات وترجمتها لاعتمادها من خلال هيئة التوحيد القياسى ويضيف أن هناك لجنة مشتركة بين الغرفة وهيئة التوحيد القياسى لبحث هذا الامر الخطير.

ونفس المشاكل يشير إليها عبدالمعطى عطوان مدير عام غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات حيث يقول ان احدى شركات البويات فى الاسكندرية قد عانت مشاكل خطيرة بسبب عدم وجود مواصفة قياسية لما يعرف ببوية «البولدورة» - وهى التى يتكون منها الرصيف - حيث تعاقدت تلك الشركة مع محافظة الاسكندرية على توريد كميات من بويات «البولدورة» وبعد تسليمه اتهمتها المحافظة بمخالفة المواصفات القياسية. وفشلت جهود الشركة فى تحديد مواصفة قياسية يمكن الرجوع إليها وتم تحويل المشكلة للقضاء.

كذلك يشير محمد الفلاحجى مدير عام غرفة مواد البناء إلى أن كثيرا من منتجات مواد البناء ليس لها مواصفات قياسية. ويدعو إلى الاستعانة بالمواصفات القياسية المعترف بها على اقصى مدى ممكن باعتبار ذلك فرصة لتسهيل تصدير السلع والمنتجات المصرية المختلفة إلى مختلف اسواق دول العالم . ويشير إلى أن السنوات العشر الاخيرة شهدت نموا وظهور صناعات جديدة لم تكن موجودة فى مصر تستلزم وضع مواصفات قياسية متطورة لها لتتمكن من النهوض والارتقاء ويقول ان تحديات العولمة والشراكة تفرض علينا تطوير ادوات الانتاج المختلفة لدينا والتى من أهمها المواصفات القياسية.

نظام وطنى للجودة

أما الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية فيؤكد على أهمية انشاء نظام وطنى للجودة يشمل المواصفات، والمعايرة والاختبارات والجودة مشيرا إلى أن اتحاد الصناعات المصرية أوصى فى مؤتمره عام 1995 بسرعة انشاء هذا النظام المتكامل بما يساير الاتجاهات العالمية فى هذا المجال، وربما يساعد على التحديث السريع للقاعدة الصناعية فى مصر.

ويقول ان الانظمة الحديثة تعتمد على انشاء مجلس وطنى للجودة تنبثق منه مجالس اخرى لاعتماد الافراد العاملين فى مجال الجودة، ثم مجلس لاعتماد المعامل ومراكز الاختبار. ومن ثم تعتمد جميع معامل الاختبار والقياس من مجلس اعتماد المعامل. كذلك يتضمن النظام الوطنى للجودة انشاء نظام معلوماتى عن كل مواصفات ومعايير الجودة للمنتجات فى العالم لخدمة الصادرات . ويتم وضع خطة قومية للمجلس تستهدف معاونة عدد كبير من الشركات فى الحصول على شهادة المطابقة لنظم الجودة. ويتم اختيار بيوم وطنى للجودة يجرى فيه منح الشركات المتطورة فى تطبيق هذه الانظمة الرائدة فيها شهادات تقدير أو جوائز وطنية. كما يؤكد الدكتور عبدالمنعم سعودى ضرورة تقوية وعى المستهلكين مما يحفز الصناعة على رفع جودة المنتجات. وهو ما يؤدى إلى رفع المعايير المستهدفة لها ويكون ذلك لجدى من اصدار مجموعة من الاجراءات الادارية والرقابية التى تفرض من بعض الاجهزة بهدف ضبط وتحسين الجودة.

□ تحقيق - مصطفى عنان:

نادر رياض

عبد المنعم سعودى